آفـــاق الأجـــل الطـــويل

التـوقعـــات الخـاصة بالـزراعـــة

تباطأ معدّل نمو الطلب العالمي على المنتجات الزراعية بسبب هبوط النمو السكاني، وارتفاع مستويات الاستهلاك إلى حدٍ مقبول، في بلدان كثيرة. وسوف يتباطأ نمو الطلب من جديد في المستقبل. ويتمتع العالم ككل بالقدرة الإنتاجية على مواكبة الطلب، ولكن البلدان النامية ستصبح أكثر اعتماداً على الواردات الزراعية. ولن يتحسن الأمن الغذائي في مناطق فقيرة كثيرة، دون تحقيق زيادات هامة في الإنتاج المحلي.

لقد تمكّن العالم حتى الآن من تلبية الطلب المرتفع على المنتجات المحصولية والحيوانية. ورغم تضاعف عدد السكان في العالم بين ١٩٦٠ و ٢٠٠٠، وحدوث تحسّنٍ واضح في مستويات التغذية، هبطت أسعار الأرز، والقمح، والذرة – أهم المواد الغذائية الأساسية في العالم – بحوالي ٦٠ في المائة تقريباً. ويدل هبوط الأسعار على أن الإمدادات واكبت الطلب على الصعيد العالمي وتجاوزته كذلك.

ورغم استمرار ارتفاع الطلب العالمي على المنتجات الزراعية، كان هذا الارتفاع أقلّ سرعة في العقود الأخيرة. فبين ١٩٦٩ و ١٩٨٩، حقّق الطلب نمواً بمعدّل ٢,٤ في المائة سنوياً،وهبط إلى ٢ في المائة فقط في العقد التالي. وباستثناء العوامل المؤقتة (بينها، في المقام الأول، هبوط الاستهلاك في بلدان مرحلة التحوّل في التسعينات)، كان هناك سببان أطول استدامةً لهذا الهبوط:

- بلغ معدّل النمو السكاني في العالم أوجَه في الستينات بنسبة ٢ في المائة سنوياً، ليتباطأ بعد ذلك.
- بلغت نسبة متزايدة من سكان العالم مستوياتٍ واضحة الارتفاع من استهلاك الأغذية، بحيث أصبحَ المجال محدوداً أمام المزيد من الارتفاع. ففي الفترة ١٩٩٧ – ١٩٩٩، كان ٦١ في المائة من سكان العالم يعيشون في بلدانٍ تجاوز متوسط نصيب الفرد من استهلاك الأغذية فيها ٢٧٠٠ سعرة في اليوم.

سوف يواصل الطلب على المنتجات الزراعية نموّه بمزيد من البطء

سوف تواصل هذه العوامل تأثيرها على اتجاهات الطلب خلال العقود الثلاثة القادمة. فعلى سبيل المثال، سوف يستمر عدد السكان في العالم بالارتفاع، ولكن بسرعة أقل، حيث سيكون متوسط معدّل النمو ١,١ في المائة سنوياً حتى عام ٢٠٣٠، مقابل ١,٧ في المائة خلال السنين الثلاثين الماضية.

بناءً عليه، يُتوقّع للطلب على المنتجات الزراعية أن يزداد بطئاً في المستقبل، وألاّ يرتفع إلاّ بنسبة ١,٦ في المائة سنوياً، خلال الفترة الممتدة من ١٩٩٧ – ١٩٩٩ إلى ٢٠١٥، وبنسبة ١,٤ في المائة، للفترة الممتدة من ٢٠١٥ إلى ٢٠٣٠. وسيكون الهبوط في البلدان النامية أكثر بكثير، وذلك من ٣,٧ في المائة خلال العقود الثلاثة الماضية إلى ٢ في المائة وسطياً خلال العقود الثلاثة القادمة.

ويمكن الوقوف على القوى الأساسية الدافعة لهذا التباطؤ في مثال الصين، التي كانت أحد المحركات الكبرى لنمو الطلب على المنتجات الزراعية في العالم وفي البلدان النامية، خلال العقود القليلة الماضية. ففي الفترة ١٩٩٧ – ١٩٩٩، بلغ المتوسط اليومي لنصيب الفرد من استهلاك الأغذية في الصين ٣٠٤٠ سعرة، أي أقل بنسبة ١٠ في المائة فقط من مستواه في البلدان الصناعية.

في الفترة ١٩٩٧ – ١٩٩٩ كان ٦١ في المائة من سكان العالم يعيشون في بلدان يتجاوز نصيب الفرد من استهلاك الأغذية فيها ٢٧٠٠ سعرة في اليوم.

ويُتوقّع خلال العقود الثلاثة التالية، ألاّ يبلغ نمو استهلاك الأغذية في مجموعه في الصين، إلا ربع ما كان عليه في العقود الثلاثة السابقة، في حين سيبلغ النمو السكاني ثلث معدله السابق. ونظراً لضخامة عدد السكان في هذا البلد، من شأن هذه التغيرات أن تؤثر لوحدها، تأثيراً هائلاً على الوضع العالمي. وسوف تجتاز بلدان كثيرة أخرى، بينها بعض البلدان الهامة، تغيرات مشابهة للغاية، تعمل على تخفيض إضافي لنمو الطلب.

وفي الهند، لا يزال نصيب الفرد من الطاقة الغذائية المتناولة يقل عن ٢٥٠٠ سعرة في اليوم، وهو مستوى لا يزال المجال فسيحاً فيه أمام زيادات إضافية، في حين سيتجاوز معدّل النمو السكاني السنوي نسبة ١ في المائة، وسطياً، خلال العقود الثلاثة القادمة. فهل تستطيع الهند أن تخلف الصين في دورها كمحركٍ رئيسي للطلب العالمي في المجال الزراعي؟ لا يبدو الأمر متوقعاً، لأن التقاليد الثقافية في الهند، تفضّل النظام الغذائي النباتي الذي من شأنه أن يُبقي معدلات الطلب على اللحوم والأعلاف، أقل بكثير من تلك التي شهدتها الصين.

سوف تتردى حالات العجز التجاري الزراعي في البلدان النامية

كانت البلدان النامية تحقّق مجتمعةً في العادة، فائضاً صافياً في التجارة الزراعية، بلغت ذروته ١٧,٥ مليار دولار أمريكي في ١٩٧٧. ومنذ ذلك الحين أخذت وارداتها تنمو بصورة أسرع من صادراتها. وأخذ الميزان التجاري الزراعي للبلدان النامية بالهبوط التدريجي، حتى أصبح سلبياً أكثر منه إيجابياً في أواسط التسعينات. وبلغ أعلى عجزٍ تمّ تسجيله ٦ مليارات دولار أمريكي في ١٩٩٦.

إن هذا الاتجاه الجديد يخفي وضعاً معقداً يختلف بين سلعة وأخرى وبين بلدٍ وآخر. فالهبوط العنيف في الفائض الصافي للبلدان النامية في مجال السكر، والبذور الزيتية، والزيوت النباتية، على سبيل المثال، إنما يعكس، في العديد منها، نمواً في الاستهلاك والواردات، فضلاً عن آثار السياسات الحمائية في البلدان الصناعية الرئيسية. أمّا بالنسبة للسلع المنتجة بكاملها تقريباً في البلدان النامية والمستهلكة أساساً في البلدان الصناعية، مثل الكاكاو، والبن، فقد حال بطء نمو الطلب دون تحسّن الميزان التجاري للبلدان النامية.

أسعار السوق العالمية للسلع الزراعية ، من ١٩٦٠ إلى ٢٠٠٠

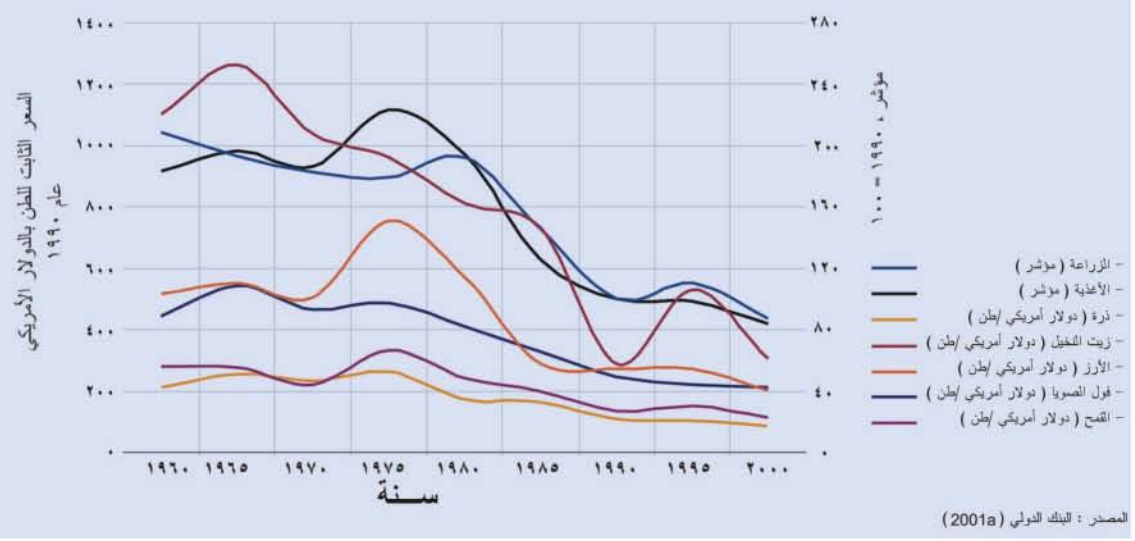

المصدر : البنك الدولي (2001a)

وقـد زادت تقلبات الأسعار وهبوطها، في النتيجة، من تفاقم المشكلة.

تُظهر الاسقاطات حتى ٢٠٣٠ أن العجز التجاري الزراعـي للـبلدان النامية لا يزال آخذاً في التنامي. وستواصـل واردتها الصافية من الحبوب والمنتجات الحيوانية بشكل خاص ارتفاعها بسرعة فائقة.

سـوف يواكـب الإنتاج الطلب، ولكن انعدام الأمن الغذائي سيتواصل

تبيّـن التحاليل المفصلة أن الأرض والتربة والمياه مـتوافرة بما يكفي على الصعيد العالمي، إلى جانب ما يكفـي مـن إمكانـات نمو الغلاّت كذلك لجعل الإنتاج الضروري أمراً قابلاً للتحقيق. وسيكون نمو الغلاّت أبطأ منه في الماضي، ولكن ليس من المحتوم أن يشكّل هـذا إنذاراً بالخطر على الصعيد العالمي، لأنه لن يكون ضـرورياً أن يزداد الإنتاج في المستقبل، بنفس سرعة ازديـاده فـي الماضي. إلاّ أن الممكن لن يصبح واقعاً فعلياً إلاّ إذا كانت السياسات المتبعة مؤاتية للزراعة.

لقـد تمكّن المنتجون في الماضي من تلبية الطلب السـوقي الفعلـي علـى الصـعيد العالمي. وتشير الاحـتمالات جميعها إلى أن هذا الواقع سوف يستمر. إلاّ أن الطلـب الفعلي لا يمثّل إجمالي الحاجة من الأغذية والمنـتجات الزراعـية الأخرى، لأن مئات الملايين من السكان سيفتقرون إلى المال اللازم لشراء ما يحتاجون، أو إلى الموارد اللازمة لإنتاجه.

الميزان التجاري الزراعي الصافي للبلدان النامية من ١٩٨٤ إلى ١٩٩٩

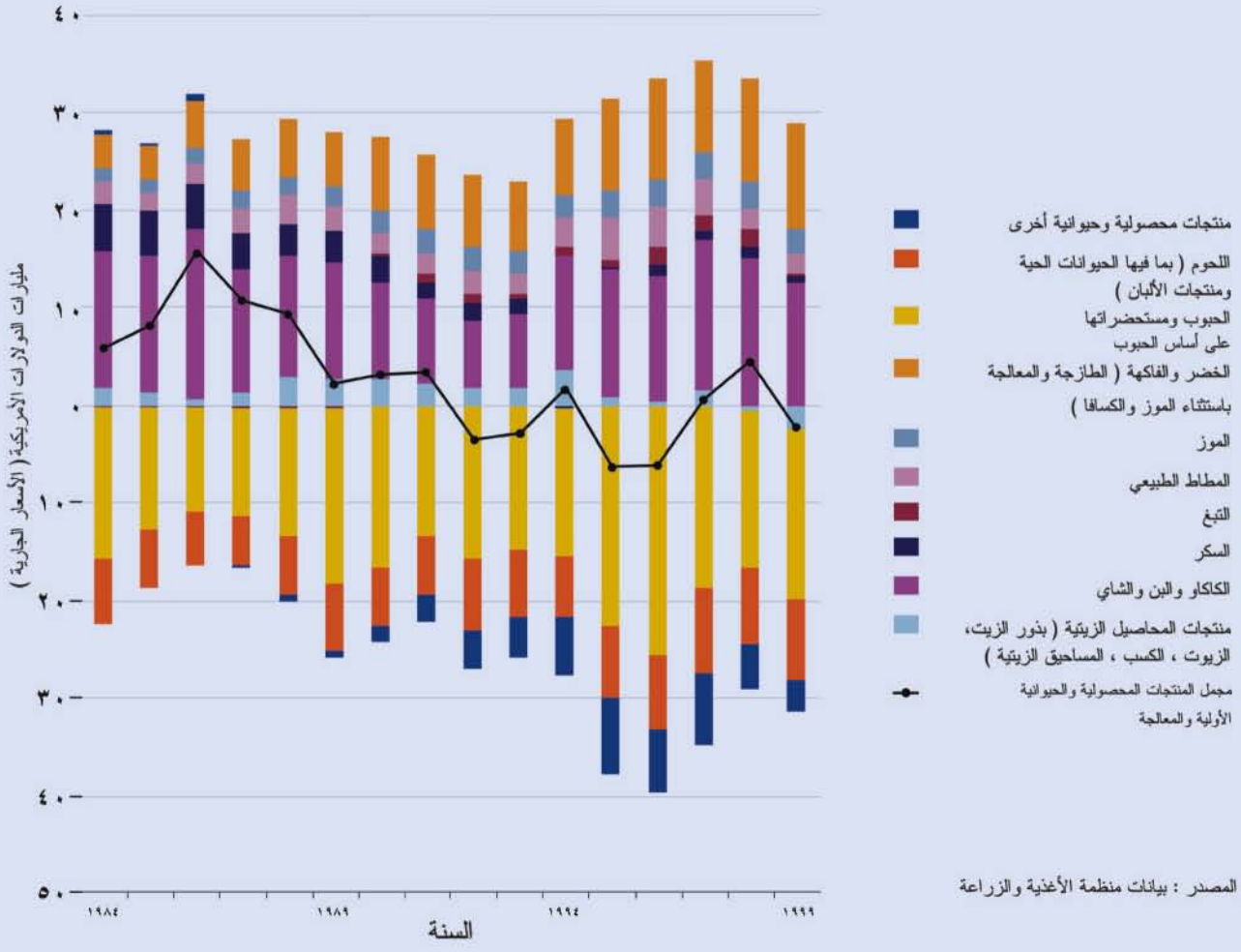

المصدر : بيانات منظمة الأغذية والزراعة

هكذا، وحتى مع كفاية الإمكانات اللازمة للإنتاج في العـــالم ككل، سوف تستمر مشكلات الأمن الغذائي على الصـــعيدين الأسري والقطري. ففي المناطق الحضرية يشـــير انعـــدام الأمـــن الغذائي إلى انخفاض الدخل في العادة، إلاّ أنه لا يمكن، أحياناً كثيرة، فصله في المناطق الريفية عن مشاكل تؤثر على إنتاج الأغذية. وسوف تواصـــل غالبية السكان، في مناطق كثيرة من العالم النامـــي، اعتمادها على الزراعة المحليـــة من أجـــل الأغذية و / أو سبل العيش، ولكن الإمكانات الاحتمالية لقـــدرة المـــوارد على دعم زيادات جديدة في الإنتاج محـــدودة للغاية، في الأحوال التكنولوجية الراهنة، على الأقل. والمثال على ذلك: المناطق شبه الجافة والمناطق التي تشكو من مشاكل التربة.

فـــي مثل هذه المناطق، ينبغي تنمية الزراعة عبر مســـاندة الـــبحوث الزراعـــية، والإرشـــاد، وتوفير الائـــتمانات، والبنية الأساسية، في الوقت الذي يجري فـــيه توفير فرص أخرى لدرّ الدخل. وما لم يتم ذلك ســـوف يظل الأمن الغذائي معدوماً على نطاق واسع حتى في غمرة الوفّرة العالمية.